PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Dostour**
DATE:	**10-October-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**230,000**
TITLE :	**Administrative Court refuses to ban state-paid medical treatment MPs from elections**
PAGE:	**05**
ARTICLE TYPE:	**Government News**
REPORTER:	**Ahmed Hassan Amer**

«الإدارى» ترفض استبعاد نواب قرارات العلاج على نفقة الدولة من الانتخابات

كتب - أحمد حسان عامر:

قضت محكمة القضاء الإدارى برئاسة المستشار يحيى دكرورى، رفض الدعوى القضائية المقامة من على طه - المحامى - التى طالبت بعدم قبول أوراق ترشيح كل من ورد اسمه فى تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات المرسل لرئيس الجمهورية فى ٢٩ أبريل ٢٠١٠ والخاص بنواب قرارات العلاج على نفقة الدولة من خوض الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٥.

وقال على طه - المحامى صاحب الدعوى - لـ «الدستور» إنه سيتقدم اليوم بطعن على هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا، طالباً بضرورة إصدار حكم قضائى لاستبعاد هؤلاء النواب الذين حصلوا على قرارات علاج تجاوزت قيمتها ملايين الجنيهات دون وصولها لمستحقيها.

يحيى الدكرورى

وأضاف «طه»: أنه استند فى طعنه لحكم الإدارية العليا باستبعاد سما المصرى من الانتخابات، نظراً لعدم توافر حسن السلوك والسمعة، مؤكداً أن هؤلاء النواب استولوا بغير وجه حق على أموال الدولة وبذلك يكونون قد فقدوا شرطاً من شروط الترشح.

واختصمت الدعوى المسجلة برقم ٧٨٥٤٦ لسنة ٦٩ قضائية، كلاً من رئيس الجمهورية ورئيس اللجنة العليا للإشراف على الانتخابات البرلمانية بصفتهما القانونية.

وذكرت الدعوى، أنه من ضمن المستندات المطلوبة من المترشح للانتخابات البرلمانية بيان يوضح خلوه من بيان حسن السيرة والسمعة والسلوك للمترشح، وهو شرط وجب أن يتمتع به كل من يتقدم لتولى وظيفة عامة أو صفة نيابية أو الإطلاع بعمل من الأعمال وبصفة خاصة العمل العام أو يقع عليه الاختيار، لذلك يجب أن يكون مستوفياً لشرط حسن السيرة والسمعة التى تمكنه من أداء واجبات هذا المنصب أو الوظيفة أو القيام بذلك العمل، فخلو القوانين المنظمة لشروط تولى السلطة التشريعية من النص عليه لا يعنى استبعاده أو الالتفات عنه.

وبالرغم من ثبوت تخلف شرط حسن السيرة والسمعة فى عدد من المرشحين للمجلس الحالى والذين تحصلوا على خطابات علاج جاوزت الملايين، مما أدى بالجهاز المركزى للمحاسبات إلى إبلاغ النائب العام بشأنها لاتخاذ الإجراء اللازم حيال هذه الجرائم والتى ارتكبها بعض أعضاء مجلس الشعب، وهى الحصول على قرارات العلاج جاوزت الربع مليار جنيه دون تقارير طبية ثلاثية وللعلاج فى مستشفيات خاصة بعينها وكان كلاً منهم تولى التحويل للعلاج فى مستشفى بعينه.